الأمم المتحدة

DP/FPA/2012/2

Distr.: General
22 December 2011
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٢

١-٣ شباط/فبراير ٢٠١٢، نيويورك

البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت

صندوق الأمم المتحدة للسكان – الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة

صندوق الأمم المتحدة للسكان

تقديرات الميزانية المؤسسية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، وتنقيح النظام المالي والقواعد المالية

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

أولا – مقدمة

١ – نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن تقديرات الميزانية المؤسسية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ (DP/FPA/2012/1)، وتقرير المدير التنفيذي بشأن التنقيحات المقترحة على النظام المالي والإداري للصندوق (DP/FPA/2012/3). واجتمعت اللجنة الاستشارية حين نظرها في التقريرين بالمدير التنفيذي ونائب المدير التنفيذي (للعلاقات الخارجية وشؤون الأمم المتحدة والإدارة) وممثلين آخرين قدموا معلومات وتوضيحات إضافية.

شكل الميزانية وطريقة عرضها

٢ – تذكّر اللجنة الاستشارية بأن المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وافق في

160112 100112 11-65096 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

عام ٢٠١٠ على المقترحات الواردة في التقرير المشترك للمنظمات الثلاث المعنون: ''خارطة طريق إلى ميزانية متكاملة: تصنيف التكاليف والميزنة القائمة على النتائج''. وجاء التقرير عقب استعراض تعاريف التكلفة الحالية وتصنيف الأنشطة والتكاليف المرتبطة بها، وكذلك نماذج ومنهجيات الميزنة القائمة على النتائج لعدد مختار من منظمات الأمم المتحدة والجهات المانحة في إطار اتفاقيات ثنائية، من أجل تحديد أفضل الممارسات. واتفقت المنظمات الثلاث على العمل معا للتوصل إلى مزيد من التنسيق والتحسين في عرض ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، والعمل أيضا على تقديم ميزانية واحدة متكاملة لكل منظمة اعتبارا من عام ٢٠١٤. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنه وفقا للمقرر ٢٠١١/١٠ الذي اتخذه المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، أُعدت الميزانية المؤسسية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ باتباع النهج القائم على النتائج وعُرضت في الشكل الجديد لتصنيف التكاليف، الذي اتفق عليه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف. ولذا فإن الميزانية تشكل مرحلة هامة على خريطة الطريق المؤدية إلى تنفيذ الميزانية المتكاملة بصورة تامة في عام ٢٠١٤.

الموارد المتوقعة

٣ - وفقا لخطة الموارد المتكاملة الموجزة في مرفق هذا التقرير، يصل مجموع الموارد المتوقعة (الموارد العادية والموارد الأخرى) لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ إلى ١٨٥,٦ ٢ مليون دولار، ويشمل رصيدا افتتاحيا قدره ٤٦٦,٨ مليون دولار، وإيرادات إجمالية قدرها ٧١٨,٨ ١ مليون دولار، أي بزيادة قدرها ٢٣٦ مليون دولار، أو ١٢,١ في المائة، مقارنة بالتقديرات المنقحة البالغة ٩٤٩,٦ ١ مليون دولار للفترة ٢٠١٠-٢٠١١. ويُتوقع أن يصل مجموع الموارد العادية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ إلى ١٣١,٥ ١ مليون دولار، أي بزيادة قدرها ٩٢,٥ مليون دولار، أو ٨,٩ في المائة، مقارنة بمبلغ ٠٣٩ ١ مليون دولار في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١. ويُتوقع أن تصل الموارد الأخرى إلى ٠٥٤,٢ ١ مليون دولار، أي بزيادة قدرها ١٤٣,٦ مليون دولار، أو ١٥,٨ في المائة، مقارنة بمبلغ ٩١٠,٦ مليون دولار في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١.

٤ - وتقدر الإيرادات المتأتية من الموارد العادية، ومعظمها من المساهمات، بمبلغ ٠٣٨ ١ مليون دولار للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، أي بزيادة قدرها ٥١,٤ مليون دولار، أو ٥,٢ في المائة مقارنة بمبلغ ٩٨٧,٤ مليون دولار للفترة ٢٠١٠-٢٠١١. وتقدر الإيرادات من الموارد الأخرى بمبلغ ٦٨٠ مليون دولار، أي بزيادة قدرها ٤٧,٧ مليون

دولار، أو ٧,٥ في المائة، مقارنة بمبلغ ٦٣٢,٣ مليون دولار في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١. وفيما يتعلق باستخدام الموارد، فإن مجموع الموارد المقترحة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ يبلغ ١ ٧٥١,٨ مليون دولار، وسيُستخدم منها ١ ٤٥٩,٦ مليون دولار للبرامج و ٢٩٢,٢ مليون دولار للميزانية المؤسسية. ويشير المدير التنفيذي، في الفقرة ٥ من تقريره، إلى أن صندوق الأمم المتحدة للسكان يعزز شراكته الاستراتيجية مع البلدان المتوسطة الدخل، ويعمل مع الجهات المانحة غير التقليدية، بما في ذلك القطاع الخاص والمؤسسات، الأمر الذي يتيح فرصا لتحقيق مزيد من النمو في الإيرادات، على الرغم من التقلب الاقتصادي السائد. **وترحب اللجنة الاستشارية بالمبادرة الرامية إلى تعزيز الشراكات، بما في ذلك مع البلدان المتوسطة الدخل، وتتطلع إلى تلقي مزيد من المعلومات عن النتائج في سياق مشاريع الميزانيات المقبلة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن اللجنة تلاحظ الزيادة المتوقعة في المساهمات في ميزانية الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣.**

السياق الاستراتيجي

٥ - يشير المدير التنفيذي، في الفقرات ١١-١٤ من التقرير، إلى أن خطة الصندوق الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣ توفر إطار ميزانية الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ وتحدد النواتج الإدارية الرئيسية الأربعة التالية لمعالجة التحديات التي تم تحديدها في الخطة الاستراتيجية:

(أ) تعزيز فعالية البرامج من خلال تعزيز البرمجة استنادا إلى النتائج والبيّنات؛

(ب) تعزيز حسن إدارة الموارد من خلال تحسين الكفاءة وإدارة المخاطر؛

(ج) تزويد الصندوق بملاك مناسب من الموظفين المهنيين ذوي الأداء العالي لإنجاز مهمته؛

(د) ضمان تمويل واسع النطاق ومستقر لتلبية الاحتياجات من الموارد الضرورية للخطة الاستراتيجية.

وفي الميزانية المؤسسية، يوفر إطار النتائج والموارد، الذي يوجزه الجدول ٢ من تقرير المدير التنفيذي، الرابط بين نواتج الخطة الاستراتيجية والموارد المخصصة أو المبادرات التي تم تحديدها لتحقيق النواتج. ويتبع الإطار المنهجية المتسقة للميزانية القائمة على النتائج (انظر الفقرة ٢ أعلاه).

٦ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية، استنادا إلى إطار النتائج والموارد، أن المساءلة عن تحقيق النواتج ليست مرتبطة بوحدة تنظيمية وحيدة ولكنها مشتركة بين الوحدات التنظيمية أو المجموعات الوظيفية. ولدى الاستفسار، أُبلغت اللجنة أنه رغم كون المساءلة عن النتائج

تتعلق بجهد جماعي، فإنه توجد أدوات أخرى لإنفاذ المساءلة، وأبرزها خطط إدارة المكاتب التي تتضمن منجزات مستهدفة ملموسة على مستوى المكاتب وخططا لتقييم الأداء وتطويره على المستوى الفردي. ويُساءل مديرو الوحدات التنظيمية مساءلة كاملة عن الموارد التي عُهدت إليهم، ويمكن من خلال آليات الإبلاغ ربط النفقات الفعلية لكل مجموعة وظيفية بنواتج الخطة الاستراتيجية. **واللجنة الاستشارية على ثقة بأن الصندوق يملك أدوات كافية لكفالة المساءلة الفردية لمديري الوحدات التنظيمية عن تحقيق الأهداف التنظيمية.**

٧ - **وبوجه عام، ترحب اللجنة الاستشارية بالتقدم الذي أحرزه الصندوق في تحسين أسلوب عرض ميزانيته، الذي شمل إطار الميزنة القائمة على النتائج وإدماج التصنيفات الجديدة للتكاليف ضمن سياق النهج المنسق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف. وتقدّر اللجنة الاستشارية أيضا استخدام الرسوم البيانية والجداول لتيسير تقديم معلومات مالية مفصلة، ولكنها ترى أنه ينبغي مواصلة بذل مزيد من الجهود لكفالة جعل تلك الرسوم والجداول سهلة القراءة.**

ثانيا - الميزانية المؤسسية المقترحة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣

٨ - تلاحظ اللجنة الاستشارية أنه بموجب تصنيف التكاليف الجديد، يُشار الآن باسم الميزانية المؤسسية إلى الميزانية المخصصة لفعالية التنمية، وتنسيق الأنشطة الإنمائية للأمم المتحدة، والإدارة والأنشطة ذات الأغراض الخاصة. وتستند الميزانية إلى نهج الميزنة القائمة على النتائج وتُعرض في شكل تصنيف التكاليف الجديد، المشار إليه في الفقرتين ٢ و ٥ أعلاه.

٩ - وتصل الميزانية االمؤسسية المقترحة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ إلى ٢٩٢,٢ مليون دولار، أي بانخفاض قدره ٢,٩ مليون دولار أو ١ في المائة مقارنة بميزانية الدعم المعاد بيانها لفترة السنتين التي بلغت ٢٩٥,٢ مليون دولار للفترة ٢٠١٠-٢٠١١. وعلى النحو المذكور في الفقرات ٤٦-٥٣ من تقرير المدير التنفيذي، والموجز في الجدول ٣، يصل مقدار انخفاض الحجم إلى مبلغ ١٣,٣ مليون دولار، يقابله جزئيا زيادة في الحجم تصل إلى مبلغ ٨,٥ ملايين دولار. ويُعزى الانخفاض أيضا إلى وجود تكاليف إدارية غير متكررة أدرجت لمرة واحدة بمبلغ قدره ٨,٩ ملايين دولار، وتكاليف لأغراض خاصة بمبلغ قدره ٥,٩ ملايين دولار، وتتعلق جميعها بأنشطة نفذت في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١ ولن تنفذ في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣. ويقابل هذه الانخفاضات زيادات قدرها ٩,٩ ملايين دولار تشمل تسويات لتكاليف الموظفين، وأسعار الصرف والتضخم (١٢,٢ مليون دولار)؛ يقابلها جزئيا وفورات ناتجة عن الكفاءة تتعلق بنقل مكاتب مقر الصندوق (٢,٤ مليون دولار). ويُتوقع

في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ حدوث زيادات أخرى ناتجة عن تكاليف إدارية غير متكررة بمبلغ ٦,٨ ملايين دولار تتعلق بتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية، والتحسينات على البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات، والاستثمارات المتعلقة بأمن الموظفين في الميدان (انظر أيضا الفقرة ١٤ أدناه).

١٠ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الخطة المتكاملة للموارد أن حصة أنشطة الإدارة في إجمالي الموارد المستخدمة قد انخفضت من ١٥,٥ في المائة في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١ إلى ١٣,٤ في المائة في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣. وتلاحظ اللجنة أيضا زيادة مقابلة في الحصة النسبية لأنشطة التنمية من ٨٤,١ في المائة في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١ إلى ٨٦,٦ في المائة في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣. **وتذكّر اللجنة الاستشارية بتعليقاتها السابقة، (DP/FPA/2009/11، الفقرة ٧)، وترحب باستمرار التوجه نحو زيادة حصة مجموع الموارد المتاحة المخصصة لتنفيذ البرنامج.**

١١ - ولدى الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية أن صندوق الأمم المتحدة للسكان قد أكد لمكاتبه ضرورة خفض الميزانيات وإظهار الكفاءة في عملياتها. وأُشير إلى بدء تطبيق إجراءات تتسم بقدر أكبر من التقييد في مجال الموافقة على طلبات الاستعانة بخبراء استشاريين، مع المطالبة أكثر فأكثر بضرورة استخدام الموارد الداخلية. وعلاوة على ذلك، واصل الصندوق الاستفادة من تقاسم تكاليف الأنشطة الأمنية في مكاتبه الميدانية المتمركزة في مواقع مشتركة. وجعل الصندوق خيار الطباعة على الوجهين المعيار التلقائي للطابعات في مكاتب مقره الجديد، واستعان بتكنولوجيات تتيح تقييد استخدام الطابعات الملونة الموصولة بالشبكة الداخلية. ويشجع الصندوق أيضا على الاستغناء عن استخدام الأوراق في الاجتماعات، ويسعى لتحسين إمكانية الاتصال بالإنترنت لإتاحة الوصول اللاسلكي إلى الوثائق الموجودة على الإنترنت. **وترحب اللجنة الاستشارية بالجهود التي يبذلها الصندوق للتوصل إلى خفض التكاليف عن طريق إعادة النظر في الأنشطة التنفيذية الحالية مع الاستفادة القصوى من التكنولوجيات الجديدة، وتشجعه على مواصلة الجهود في هذا الصدد. وتشجع اللجنة أيضا على استخدام المباني والخدمات المشتركة، الأمر الذي ينبغي أن يؤدي إلى مزيد من الكفاءة والتوفير.**

التغييرات المقترحة على ملاك الموظفين

١٢ - تلاحظ اللجنة الاستشارية أنه وفقا للجدول الموجز ٢ الوارد في تقرير المدير التنفيذي، خُصصت للوظائف موارد تصل إلى ما يقدر بنحو ٢١٤,٥ مليون دولار في الميزانية المؤسسية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣. وأشير كذلك، في الفقرة ٥٤، إلى أن العدد

الإجمالي للوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ يبلغ ٩٩٤ وظيفة، أي بزيادة صافية قدرها ١٥ وظيفة مقارنة بعدد الوظائف في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١ الذي بلغ ٩٧٩ وظيفة. وتتضمن التغييرات زيادة صافية تتمثل في وظيفة واحدة برتبة مد-٢؛ وست وظائف برتبة مد-١؛ وست وظائف من الفئة الفنية الدولية ووظيفتين من فئة الرتب الأخرى. وتلاحظ اللجنة أيضا أن استحداث ١٨ وظيفة جديدة في الميدان سيعوض جزئيا عن طريق إلغاء ١٠ وظائف؛ وسيعوض جزئيا عن مقترحات رفع رتب عشرين وظيفة عن طريق خفض رتب ثلاث وظائف. وستشمل حالات رفع الرتب إعادة تصنيف ثماني وظائف من وظائف الممثلين القطريين من الرتبة ف-٥ إلى الرتبة د-١ من أجل تعزيز وجودها الميداني على النحو المبين في الفقرة ٥٢ (ج).

١٣ - ولدى الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية أن مقترح رفع رتب وظائف الممثلين القطريين إلى رتبة مد-١ يعكس مدى تعقيد مهامها والبيئة التي توجد فيها. وذُكر أيضا أنه يُطلب من ممثلي الصندوق التأثير على سياسات التنمية عبر كفالة إعطاء دور مركزي ضمن أطر التنمية على المستويين الوطني والمحلي للمسائل المتعلقة بالسكان والمسائل الحساسة الأخرى التي تتعامل معها المنظمة، مثل الصحة الإنجابية والشؤون الجنسانية، الأمر الذي يتطلب مجموعة من الكفاءات المعقدة التي تشمل، في جملة أمور، تحليل السياسات، وأنشطة الدعوة، والسياسات الاستراتيجية. **وتلاحظ اللجنة الاستشارية الجهود التي يبذلها الصندوق لتعزيز وجوده الميداني عبر مقترح رفع رتب الوظائف. إلا أن اللجنة ترى أن التقارير المقبلة ينبغي أن تتضمن معلومات أكثر تفصيلا، مثل وصف الوظيفة، للسماح بإجراء تحليل أدق للتغييرات المقترحة على ملاك الموظفين.**

ثالثا - تعليقات وملاحظات بشأن مسائل أخرى

تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

١٤ - أُبلغت اللجنة الاستشارية أثناء نظرها في ميزانية الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ أن الصندوق جاهز لتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. ومثلما ذُكر في الفقرة ٧٨ من تقرير المدير التنفيذي، فإن التكاليف الإدارية غير المتكررة البالغة ٦,٨ ملايين دولار المدرجة في ميزانية الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ تشمل مبلغ ١,٢ مليون دولار للتكاليف المتصلة بفريق إدارة مشروع نظام المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام حتى نهاية عام ٢٠١٢، لدعم أعمال وضع اللمسات الأخيرة على المشروع واختبار النظم والعمليات، بما فيها استحقاقات الموظفين، والإبلاغ القطاعي، وإعداد نموذج الجرد، وتقديم الدعم في المراحل اللاحقة. وأُشير كذلك إلى أن الفريق المعني بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام سيُحلّ في ١ كانون

الثاني/يناير ٢٠١٣. **وتشيد اللجنة الاستشارية بالتقدم المحرز على طريق تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام والمبادرات ذات الصلة بهذا الشأن، مثل مبادرة تنقيح النظام المالي والقواعد المالية للصندوق وتعزيز بنيته التحتية لتكنولوجيا المعلومات. وتؤكد اللجنة مجددا أنها ترى أن التنفيذ ينبغي أن يجري، بقدر الإمكان، على نحو متسق مع المنظمات الأخرى التابعة للأمم المتحدة، وأنه ينبغي توثيق الدروس المستفادة وتبادلها.**

تكاليف السفر

١٥ - أبلغت اللجنة أيضا أنه تم بذل جهود متضافرة على صعيد الإدارة من أجل تخفيض تكاليف السفر. وشملت التدابير الاستخدام المتزايد لوسائل الاجتماع عن طريق الفيديو والاتصالات باستخدام شبكة الإنترنت، وكذلك تنظيم حلقات دراسية عبر شبكة الإنترنت استُخدمت لتبادل المعارف مع المكاتب الميدانية بشأن مواضيع مثل المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، والبرمجة والمسائل التقنية، وطرائق التنفيذ الوطني، ومسائل المشتريات، ومسائل تصنيف التكاليف. وأشير أيضا إلى أن الصندوق قد قرر أن يستخدم في رحلات السفر الرسمية تذاكر سفر غير قابلة للرد، بالإضافة إلى شرائها قبل ما لا يقل عن ثلاثة أسابيع. واعتُبر خيار شراء تذاكر جوية غير قابلة للرد لرحلات السفر بالدرجة السياحية خيارا مناسبا، ولا سيما في حالات الاجتماعات المحددة المواعيد، التي يحضرها مشاركون عديدون يمول الصندوق سفرهم، مثل اجتماعات المجلس التنفيذي المعقودة دوريا في جنيف. وأُبلغت اللجنة أن تكلفة تذكرة ذهاب وإياب بالدرجة السياحية إلى جنيف تبلغ ٧٥٠ دولارا حين تكون غير قابلة للرد، مقارنة بمبلغ ٤ ٠٤٤,٤٠ دولار لتذكرة يمكن ردها. ويذكر الصندوق، بناء على ذلك، أن التدبير يخدم مصلحة المنظمة لأن الوفورات التي يحققها تفوق بقدر كبير أي خسائر محتملة ناتجة عن الإلغاء. **وتقدر اللجنة الاستشارية المبادرة التي اتخذها الصندوق لتحقيق وفورات عن طريق الاستخدام الرشيد لموارد السفر. وترى اللجنة أن تجربة الصندوق في هذا الصدد يجب أن تعمم على صناديق الأمم المتحدة وبرامجها الأخرى.**

عقد استئجار مكاتب المقر الجديدة

١٦ - أُبلغت اللجنة الاستشارية أن الصندوق قد أبرم بشأن مقره في نيويورك عقد إيجار لمدة ١٥ سنة يتضمن خيارا بالتمديد لمدة ١٠ سنوات أخرى. وأُبلغت اللجنة أيضا أن الصندوق قد استعان بخدمات خبير عقاري، ووظف وسيطا عقاريا متفرغا لهذا الأمر، وتشاور مع مكتب الأمم المتحدة للشؤون القانونية، لكفالة أن يوفر الاتفاق حماية كاملة لمصالحه. وبالإضافة إلى ذلك، حصل الصندوق على مساهمة قدرها ٢,١٦ مليون دولار من

المالك لتحسين البنية التحتية فضلا عن فترة ستة أشهر بدون إيجار تقدر قيمتها بمبلغ ٢,٢ مليون دولار. وأشير إلى أن أسعار الفائدة التي حددت عند توقيع عقد الإيجار تحقق وفورات ومزايا مقارنة بمبنى News Building المستخدم سابقا، ويستحيل الحصول على عرض مشابه له في سوق العقارات الحالي. وفي هذا الصدد، لم يفكر الصندوق في خيار ''الاستئجار بهدف الامتلاك'' لأن ذلك الخيار لا يندرج في إطار الممارسة العامة المتعارف عليها عموما في الأمم المتحدة داخل مدينة نيويورك، ولأن التمويل اللازم لم يتوفر.

مفهوم مراكز المعرفة

١٧ - لدى الاستفسار، قُدمت إلى اللجنة الاستشارية معلومات إضافية بشأن مفهوم مراكز المعرفة المذكور في مقترح الميزانية المؤسسية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ في سياق إعادة تنسيق التغطية الإقليمية في أوروبا الشرقية ومنطقة آسيا الوسطى. وأُبلغت اللجنة أنه نظرا للظروف الفريدة للمنطقة، شُرع في استحداث نموذج مختلف للتعاون، في موازاة نهج تقني متكامل جديد. وعلى وجه الخصوص، بدلا من زيادة اعتمادات الميزانية المخصصة للبرنامج والموظفين التقنيين في أي مكتب قطري معيّن في المنطقة، يمكن استثمار الموارد في شراكات مختارة وموثوقة يعقدها الصندوق على الصعيدين الوطني والإقليمي، بما في ذلك مع شركاء حكوميين أو غير حكوميين. وتقتضي الشراكات أن يكون في وسع تلك المؤسسات التفاعل مباشرة مع مكتب الصندوق الإقليمي في اسطنبول سواء في وجود مكاتب الصندوق القطرية أو عدم وجودها. ويمكن أن يؤدي هذا النموذج إلى الانتقال إلى عدد قليل من مراكز الامتياز لضمان توجيه الاهتمام في المنطقة بأسرها إلى جدول أعمال المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية. **وترحب اللجنة الاستشارية بمفهوم مراكز المعرفة بوصفها نهجا لتنفيذ ولاية المنظمة مع الاقتصاد في التكاليف، وأسلوبا مبتكرا للانتقال من النموذج التقليدي للمكاتب القطرية. وتشجع اللجنة الصندوق على تقديم معلومات عن تجربته المتعلقة بتنفيذ هذه المبادرة في سياق مشروع الميزانية القادمة.**

استرداد التكاليف

١٨ - لدى الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية أن معدل استرداد التكاليف الذي يطبقه الصندوق يتسق مع المعدل المطبق في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف، ويبلغ ٧ في المائة للمشاريع التي تمولها الجهات المانحة و ٥ في المائة للمشاريع التي يمولها البلد المستفيد من البرنامج. وذُكر أن المعدل يستند إلى المنهجية المبينة في الوثيقة DP/FPA/2005/5، التي أيدها المجلس التنفيذي في قراره ١٢/٢٠٠٥ وأعاد تأكيدها في قرارات لاحقة. وذُكر أيضا أن معدل استرداد التكاليف قد حُدد على أساس عدم تحقيق أي خسارة أو أي مكسب،

وهذا يعني أن التكاليف غير المباشرة الناجمة عن تنفيذ المشاريع الممولة من بند ''الموارد الأخرى'' ينبغي أن تُسترد بأكملها. ولذا لا بد من تحديد التكاليف غير المباشرة المتعلقة بتنفيذ المشاريع الممولة من بند ''الموارد الأخرى'' من أجل تحديد معدل استرداد التكاليف. وأُبلغت اللجنة أيضا أن المعدلات والمنهجية الحالية ستُستعرض مرة أخرى في عام ٢٠١٣ بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف في سياق الميزانية المتكاملة الجديدة لعام ٢٠١٤. **وتذكّر اللجنة الاستشارية بالتعليقات التي أبدتها في سياق استعراضها الميزانية المؤسسية لليونيسيف للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ (AC/1746، الفقرة ٢٦) وتشجع النهج المشترك الذي يتبعه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف لتحديد منهجية ومعدلات استرداد التكاليف في المستقبل. وتطلب اللجنة أيضا معلومات محدثة إضافية عن الاستعراض في سياق مشروع الميزانية القادمة.**

الحدود القصوى لعدد الصفحات

١٩ - لدى الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية أنه نظرا لقيام إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات مؤخرا بفرض قيود أكثر صرامة على عدد كلمات الوثائق الرسمية، لم يستطع الصندوق أن يدرج في تقرير الميزانية المؤسسية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ معلومات عن الإجراءات المتخذة لتنفيذ توصيات اللجنة الاستشارية. وتذكّر اللجنة بتعليقاتها السابقة التي أبدتها في سياق نظرها في ميزانية الأمم المتحدة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ بشأن مقترح لتعديل الترتيبات الحالية لتوفير خدمات المؤتمرات لصناديق وبرامج الأمم المتحدة (انظر A/66/7، الفقرات من ١٥٩ إلى ١٦١). وسينطوي الترتيب المقترح على قيام الصناديق والبرامج المعنية بالتعاقد مباشرة مع إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات للحصول على خدمات الترجمة على أساس ''الدفع أولا بأول''. **وتؤكد اللجنة الاستشارية مجددا أنها ترى أنه ينبغي أن تُدرج دائما في الميزانية توصيات مجلس مراجعي الحسابات واللجنة الاستشارية والإجراءات المتخذة لتنفيذها، وذلك لتيسير نظر المجلس التنفيذي فيها. وترى اللجنة أيضا أن تنفيذ المقترح المتعلق بالحصول على خدمات الترجمة على أساس "الدفع أولا بأول" سيتيح للصندوق سلطة تقديرية لتحديد حجم وثائقه، ويوفر له، بناء على ذلك، الفرصة لإدراج التفاصيل اللازمة لفهم ميزانيته المقترحة فهما أفضل.**

رابعا – تنقيح النظام المالي والقواعد المالية لصندوق الأمم المتحدة للسكان

٢٠ – تلاحظ اللجنة الاستشارية أن الصندوق سيعرض على مجلسه التنفيذي، في الدورة العادية الأولى التي ستعقد في ١ شباط/فبراير ٢٠١٢، مقترح النظام المالي المنقح من أجل إقراره. وترد التنقيحات المقترحة في تقرير المدير التنفيذي (DP/FPA/2012/3) الذي تم فيه تسطير النص المضاف والشطب على النص المحذوف. ويعرض التقرير أيضا أسباب التغييرات.

٢١ – وتذكّر اللجنة الاستشارية بأن الجمعية العامة قد وافقت في قرارها ٢٨٣/٦٠ الصادر في تموز/يوليه ٢٠٠٦ على اعتماد الأمم المتحدة المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام لتحل محل المعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة. وعقب اعتماد قرار الجمعية العامة والمقرر ٢٧/٢٠٠٩ الذي اتخذه المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، أصدر المدير التنفيذي صيغة منقحة من النظام المالي والقواعد المالية سمحت للصندوق بتغيير بعض سياساته المحاسبية في إطار المعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة والتحرك نحو الامتثال الكامل للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في عام ٢٠١٢. وبعد النظر في مقترح المدير التنفيذي وفي التقرير ذي الصلة الصادر عن اللجنة الاستشارية (DP/FPA/2009/13)، وافق المجلس على التعديلات المقترحة، التي دخلت حيز النفاذ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.

٢٢ – وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الصندوق شارك في عام ٢٠١١ في عملية مشتركة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف لتحديد التنقيحات على النظام المالي والإداري، وعقب ذلك جرى تحديد التعريفات الجديدة والصيغة الجديدة للنظام المالي والقواعد المالية من أجل السماح للمنظمة بأن تعتمد، في عام ٢٠١٢، الفئات الجديدة لتصنيف التكاليف، التي وافق عليها المجلس التنفيذي في المقرر ٣٢/٢٠١٠. وبالإضافة إلى ذلك، نقح الصندوق التعريفات الحالية والنظام المالي والقواعد المالية، لتحديثها وفقا لمقررات المجلس التنفيذي والمصطلحات الحالية والسياسات المحاسبية وممارسات العمل الحالية للصندوق (انظر الفقرتين ٢٣ و ٢٤ أدناه). وأشير أيضا إلى أن مراجعي حسابات الصندوق الخارجيين الحاليين قد استطاعوا العمل بدون الصيغة المحدثة للنظام المالي والقواعد المالية، لأنهم يعرفون المنظمة منذ أمد بعيد. ومع تغيير مراجعي الحسابات الخارجيين، المتوقع إجراؤه في عام ٢٠١٢، تشتد الحاجة إلى وجود نظام مالي وقواعد مالية تعكس بصورة تامة سياسات الصندوق وممارسات العمل التي يتبعها حاليا.

٢٣ – وأُبلغت اللجنة الاستشارية أن ١١ تنقيحا قد أجري بسبب تغييرات في السياسات المحاسبية، و ٨ تنقيحات بسبب الممارسات التجارية، و ١٦ تنقيحا بسبب قرارات المجلس

التنفيذي و ٤٥ تنقيحا بسبب تحديث المصطلحات. وأجري أيضا ١٨ تغييرا آخر بسبب تنقيح فئات تصنيف التكاليف، فوصل العدد الإجمالي إلى ٩٨ تغييرا. وبالإضافة إلى ذلك، أجري ٤٨ تحديثا للتعاريف الموجودة.

٢٤ - وفيما يتعلق بالتغييرات في المصطلحات، أُبلغت اللجنة الاستشارية أيضا أن مصطلح ''الميزانية المؤسسية'' سيحل محل مصطلح ''ميزانية الدعم'' المستخدم حاليا. وعلى النحو المبين في الفقرتين ٢٨ و ٢٩ أدناه، لن تُستخدم مصطلحات ''مشروع''، و ''وثيقة المشروع''، و ''برنامج مشترك بين البلدان'' في سياق أنشطة البرمجة. وسيُستعاض عنها بمصطلحات ''برنامج'' و ''خطة عمل''، ''ووثائق البرنامج ذات الصلة '' و ''برنامج عالمي وإقليمي''. وحُذفت عبارة ''وكالة مسؤولة عن التنفيذ'' أو ''وكالات مسؤولة عن التنفيذ'' لأن الصندوق يتعامل فقط مع ''شركاء منفذين'' في سياق أنشطة البرمجة. وحُذفت كلمة ''إجمالي'' من عبارة ''الاعتماد الإجمالي'' في سياق المخصصات الاحتياطية في الميزانية (البند ٩-٨) لأنها اعتبرت حشوا. ولن يُستخدم بعد الآن مصطلحا ''الموظف المكلف بقبول الالتزامات'' و ''الموظف المتحقق'' في سياق الفصل بين الواجبات حين الموافقة على المعاملات التجارية أو المالية. وسيستخدم الصندوق الآن مصطلح ''الموظف الآذن بالصرف''.

٢٥ - وأُبلغت اللجنة الاستشارية أيضا، حين نظرها في تقرير المدير التنفيذي، أن عملية تنقيح النظام المالي والقواعد المالية شملت إجراء مشاورات واستعراضات موسعة، وخصوصا مع مكتب الأمم المتحدة للشؤون القانونية ولجنة العمليات التابعة لصندوق الأمم المتحدة للسكان. وأشير أيضا إلى أن مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة وشعبة خدمات الرقابة قد استعرضا التغييرات وقدما تعليقاتهما بصورة غير رسمية مع الاتفاق على احتفاظهما بحقهما في إعادة النظر فيها إذا لزم الأمر. وفي هذا الصدد، أُبلغت اللجنة الاستشارية أن تعليقاتها قد أُخذت بعين الاعتبار في الصيغة النهائية للتنقيحات. وأُبلغت اللجنة الاستشارية أيضا أن التنقيحات المقترحة ستُستعرض خلال دورة غير رسمية ثانية للمجلس التنفيذي قبل عرضها على الدورة العادية. **وتلاحظ اللجنة الاستشارية النهج الذي يتبعه الصندوق للتشاور مع الكيانات ذات الصلة في جميع مراحل هذه العملية.**

٢٦ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام سيواصل تنقيح المعايير القائمة وإصدار معايير جديدة لتلبية الاحتياجات الناشئة. ولذا فإن من المتوقع أن الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام سيستلزم إضافات وتعديلات دورية على النظام المالي والقواعد المالية. **واللجنة الاستشارية على ثقة بأن الصندوق سيضمن استمرار**

امتثال نظامه المالي وقواعده المالية للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وانسجامها مع أنظمة وقواعد صناديق الأمم المتحدة وبرامجها الأخرى، وفيما بعد، مع أنظمة وقواعد الأمانة العامة للأمم المتحدة.

تعليقات وملاحظات أخرى

٢٧ - تلاحظ اللجنة الاستشارية مقترح حذف تعبير ''الوكالة المسؤولة عن التنفيذ'' والاستعاضة عنه بتعبير ''الشريك المنفذ''، الذي يشار إليه أيضا باسم ''الوكالة المنفذة''، في البند ٢-١ من النظام المالي. وتلاحظ اللجنة أن التعريف المقترح يصنف الحكومات ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات التعليمية في الفئة نفسها. واللجنة الاستشارية على ثقة بأن هذا التغيير سيمكن الصندوق من تعزيز شراكته مع الدول الأعضاء والحكومات في سبيل تنفيذ البرنامج.

٢٨ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية كذلك حذف تعبيري ''مشروع'' و ''وثيقة المشروع'' من النظام المالي والقواعد المالية للصندوق، وشُرح ذلك بأن ممارسة العمل الحالية تتمثل في الاضطلاع بأنشطة برمجة. والتعريف الجديد للبرنامج هو ''خطة للتنفيذ الفعال لنتائج إنمائية وفقا لولاية الصندوق من خلال مجموعة من خطط العمل الفرعية''، في حين أن التعريف المحذوف للمشروع هو ''عمل محدد بصورة مستقلة يشكل جزءا من برنامج قطري أو برنامج مشترك بين البلدان''. **وترى اللجنة أن تعريف البرنامج لا يوفر نفس دقة المعنى الذي يوفره تعريف "المشروع" المحذوف. وبالمثل، فإن تعبير "وثائق البرنامج" لا يبدو بديلا مناسبا لتعبير "وثيقة المشروع".**

٢٩ - ولدى الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية أن الانتقال من تعبير ''مشروع'' إلى تعبير ''برنامج''، ومن تعبير ''وثيقة المشروع إلى تعبير ''وثائق البرنامج'' هو جزء من عملية تقودها مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بغية تحقيق مناخ مؤاتٍ لتبسيط وتنسيق إجراءات البرمجة التي طُبقت في عام ٢٠٠٤، لتشمل بشكل تدريجي جميع البلدان التي تنفذ البرامج. وذُكر أن العملية توضح الوثائق المطلوبة لتنفيذ برنامج ما، وأن وثيقة المشروع لم تعد مطلوبة لصرف الأموال لأحد الشركاء المنفذين. وبدلا من ذلك، وبناء على موافقة المجلس التنفيذي على وثيقة البرنامج القطري، يتعين على المكتب القطري التوقيع على خطة عمل البرنامج القطري مع الوكالة الحكومية التي تعود إليها ملكية البرنامج بصورة عامة. وذُكر أيضا أن صرف الأموال يستلزم أن يوقّع الشركاء المنفذون الفرديون خطط عمل فردية تبيّن بالتفصيل الأنشطة والميزانيات. وذُكر أن خطة العمل وثيقة أقصر وأكثر إيجازا، وأن الكثير من المعلومات التي كانت ترد عادة في وثيقة المشروع باتت تضاف إلى خطة عمل البرنامج

القطري. ولذا، لم تعد وثيقة المشروع ضرورية لصرف الأموال، بل المطلوب هو ''وثائق البرنامج ذات الصلة''، وتحديدا خطة عمل البرنامج القطري وخطة العمل.

٣٠ - وفي البند ٢-٢، عُرّفت ''المساهمة العينية'' بأنها ''الموارد من السلع أو الخدمات أو الممتلكات التي ترد إلى الصندوق مقابل تكلفة زهيدة''. ولدى الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية أن التعريف قد كتب لشرح ما يندرج تحت مسمى المساهمة العينية وتسليط الضوء على احتمال وجود بعض التكاليف المرتبطة بهذا النوع من المساهمات. وأُشير كذلك إلى أن المقصود من التعريف ليس شرح أسلوب المعالجة المحاسبية للمساهمة العينية، ولا سيما إذا انطوى الحصول على هذا النوع من المساهمة على تكاليف. وأُدرج مصطلح ''التكلفة الزهيدة'' في التعريف للتشديد على الجهات المانحة وعلى موظفي الصندوق بضرورة توخي الحكمة لدى قبول المساهمات العينية إذا كانت التكلفة تتجاوز التكلفة الزهيدة. وفي هذا الصدد، يجوز عدم قبول مساهمة ما إذا اعتبرت تكلفة الحصول عليها عالية أو باهظة.

خامسا - الاستنتاج والتوصيات

٣١ - توصي اللجنة الاستشارية بأن يوافق المجلس التنفيذي على الاعتماد المقترح البالغ ٢٩٢,٢ مليون دولار للميزانية المؤسسية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، وكذلك على تنقيحات النظام المالي والقواعد المالية للصندوق، مع مراعاة تعليقاتها وتوصياتها الواردة في الفقرات أعلاه. وبالإضافة إلى ذلك، تؤكد اللجنة الاستشارية مجددا أنها ترى أن التعليقات والآراء والتوصيات الواردة في تقريرها السابق (DP/FPA/2009/13) ما زالت ذات صلة بالموضوع، ويجب أن يأخذها المجلس بعين الاعتبار.

المرفق

الخطة المتكاملة لموارد الصندوق

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

	٢٠١٠-٢٠١١*				٢٠١٢-٢٠١٣			
	الموارد العادية	الموارد الأخرى	مجموع الموارد	النسبة المئوية من المجموع	الموارد العادية	الموارد الأخرى	مجموع الموارد	النسبة المئوية من المجموع
١ - الموارد المتاحة								
الرصيد الافتتاحي[أ]	٥١,٧	٢٧٨,٤	٣٣٠,٠		٩٢,٧	٣٧٤,٢	٤٦٦,٨	
الإيرادات								
المساهمات	٩٦١,٨	٦٢٩,٣	١ ٥٩١,٢		١ ٠١٣,٥	٦٨٠,٠	١ ٦٩٣,٥	
إيرادات أخرى[ب]	٢٥,٥	٢,٩	٢٨,٤		٢٥,٣		٢٥,٣	
مجموع الإيرادات[أ]	٩٨٧,٤	٦٣٢,٣	١ ٦١٩,٦		١ ٠٣٨,٨	٦٨٠,٠	١ ٧١٨,٨	
مجموع الموارد المتاحة	**١ ٠٣٩,٠**	**٩١٠,٦**	**١ ٩٤٩,٦**		**١ ١٣١,٥**	**١ ٠٥٤,٢**	**٢ ١٧٥,٦**	
٢ - استخدام الموارد								
ألف - أنشطة التنمية								
ألف-١ البرامج - الإجمالي[ج]	٦٨٩,٤	٥٣٦,٥	١ ٢٢٥,٩		٨٢٠,٤	٦٨٦,٥	١ ٥٠٦,٨	
استرداد التكاليف		(٣٨,٣)	(٣٨,٣)			(٤٧,٣)	(٤٧,٣)	
ألف-١ البرامج - الصافي[ج]	٦٨٩,٤	٤٩٨,٢	١ ١٨٧,٦	٨٠,١	٨٢٠,٤	٦٣٩,٢	١ ٤٥٩,٦	٨٣,٣
ألف-٢ فعالية التنمية	٥١,٢	٧,٧	٥٨,٩	٤,٠	٤٧,١	١٠,٤	٥٧,٥	٣,٣
مجموع أنشطة التنمية	**٧٤٠,٦**	**٥٠٥,٩**	**١ ٢٤٦,٥**	**٨٤,١**	**٨٦٧,٥**	**٦٤٩,٦**	**١ ٥١٧,١**	**٨٦,٦**
باء - تنسيق الأنشطة الإنمائية للأمم المتحدة								
جيم - أنشطة الإدارة								
جيم-١ تكاليف متكررة	١٩١,٠	٣٠,٦	٢٢١,٦	١٤,٩	١٩١,١	٣٦,٨	٢٢٧,٩	١٣,٠
جيم-٢ تكاليف غير متكررة[د]	٨,٩		٨,٩	٠,٦	٦,٨	-	٦,٨	٠,٤
مجموع أنشطة الإدارة	**١٩٩,٨**	**٣٠,٦**	**٢٣٠,٤**	**١٥,٥**	**١٩٧,٩**	**٣٦,٨**	**٢٣٤,٧**	**١٣,٤**
دال - الأنشطة ذات الأغراض الخاصة								
دال-١ الاستثمارات في رأس المال	٥,٩	-	٥,٩	٠,٤				صفر
مجموع استخدام الموارد (ألف + باء + جيم + دال)	**٩٤٦,٤**	**٥٣٦,٥**	**١ ٤٨٢,٨**	**١٠٠,٠**	**١ ٠٦٥,٣**	**٦٨٦,٥**	**١ ٧٥١,٨**	**١٠٠,٠**

	*٢٠١٠-٢٠١١				٢٠١٢-٢٠١٣			
	الموارد العادية	الموارد الأخرى	مجموع الموارد	النسبة المئوية من المجموع	الموارد العادية	الموارد الأخرى	مجموع الموارد	النسبة المئوية من المجموع
٣ - رصيد الموارد (١-٢)[هـ]	٩٢,٧	٣٧٤,٢	٤٦٦,٨		٦٦,١	٣٦٧,٧	٤٣٣,٨	٢٤,٨
موجز الميزانية المؤسسية:								
ألف-٢ فعالية التنمية	٥١,٢	٧,٧	٥٨,٩	٤,٠	٤٧,١	١٠,٤	٥٧,٥	٣,٣
جيم-١ التكاليف المتكررة المتعلقة بالإدارة	١٩١,٠	٣٠,٦	٢٢١,٦	١٤,٩	١٩١,١	٣٦,٨	٢٢٧,٩	١٣,٠
جيم-٢ التكاليف غير المتكررة المتعلقة بالإدارة	٨,٩	-	٨,٩	٠,٦	٦,٨	-	٦,٨	٠,٤
دال-١ الأنشطة ذات الأغراض الخاصة	٥,٩	-	٥,٩	٠,٤	-	-	-	صفر
المجموع[د]	**٢٥٦,٩**	**٣٨,٨**	**٢٩٥,٢**	**١٩,٩**	**٢٤٥,٠**	**٤٧,٣**	**٢٩٢,٢**	**١٦,٧**

* أعيد بيان تقديرات ميزانية الفترة ٢٠١٠-٢٠١١ وفقا لتصنيف التكاليف الجديد، الذي أقره المجلس التنفيذي في المقرر ٣٢/٢٠١٠، وذلك ليُتاح مقارنتها بمقترح ميزانية الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣.

(أ) عُدّل الرصيد الافتتاحي لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ وفقا للبيانات المالية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ . وبالإضافة إلى ذلك، عُدّلت تقديرات الإيرادات لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، تمشيا مع الجدول الموجز الوارد في الصفحة ٢٧ من الوثيقة DP/FPA/2001/1 .

(ب) يشمل الإيرادات المتأتية من الفوائد والإيرادات المتنوعة، وكذلك الرابط المحاسبي للتعويض عن سداد الضرائب.

(ج) يعكس ''البرنامج - الإجمالي'' مجموع مصروفات البرنامج وفقا للبيانات المالية؛ ويُضاف استرداد التكاليف من أجل التوصل إلى أرقام ''البرنامج - الصافي'' ويتيح بذلك إجراء مقارنة بالتقديرات الواردة في وثيقة الميزانية، لتلافي الازدواجية في عرض أرقام الميزانية.

(د) أعيد بيان تقديرات ميزانية الفترة ٢٠١٠-٢٠١١ المقابلة لهذا البند، على أساس الأرقام الإجمالية، أي وفقا لشرط فترة السنتين الكاملتين (يرجى الرجوع إلى تقديرات ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، DP/FPA/2009/10، الفقرات ٢٦ و ٢٨ و ٣٠)، وذلك ليُتاح مقارنتها بمقترح ميزانية الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣.

(هـ) يشمل الإضافة على احتياطي التشغيل.

(و) يشمل استرداد التكاليف بشكل غير مباشر من مصادر مشاركة في التمويل (٤٠,٨ مليون دولار)، والضريبة على الدخل المسددة لمواطني إحدى الدول الأعضاء (٦,٥ مليون دولار).

ملاحظة: الأرقام الواردة في هذا الجدول وفي الجداول الأخرى في هذه الوثيقة هي أرقام مقرَّبة إلى أقرب رقم عشري، ولذلك فإن مجموع الأرقام قد يختلف عن مجموعها الصحيح قبل التقريب.